مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل

٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش

تقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٩

استحداث القيمة واغتنامها: آثارهما على البلدان النامية

عرض عام

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٩

استحداث القيمة واغتنامها: آثارهما على البلدان النامية

عرض عام

الأمم المتحدة
جنيف، ٢٠١٩

© ٢٠١٩، الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

ينبغي توجيه طلبات استنساخ مقتطفات من التقرير أو أخذ صور ضوئية
من محتوياته إلى مركز تراخيص حقوق النشر (Copyright Clearance Center)
على الموقع الشبكي: copyright.com.

وينبغي توجيه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص،
بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى:

United Nations Publications,
300 East 42nd Street,
New York, New York 10017,
United States of America

البريد الإلكتروني: publications@un.org
الموقع الشبكي: un.org/publications

ليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل ولا في عرض المواد على أي خريطة فيه
ما ينطوي على التعبير عن أي رأيٍ كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم
أو مدينة أو منطقة أو سلطات أيٍ منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ولا يعني ذكر أي شركة أو عملية ترخيص أن الأمم المتحدة تقرها.

حُرر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور للأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/DER/2019 (Overview)

ملاحظة

يضطلع قسم سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات داخل شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد بأعمال تحليلية موجهة نحو السياسات وتتعلق بآثار تكنولوجيات المعلومات والتجارة الإلكترونية. ويتولى القسم مسؤولية إعداد تقرير الاقتصاد الرقمي، الذي كان يُعرف في السابق باسم تقرير اقتصاد المعلومات. ويشجع قسم سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الحوار الدولي بشأن القضايا المتصلة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ويساهم في بناء قدرات البلدان النامية في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتصميم السياسات والأطر القانونية ذات الصلة وتنفيذها. ويدير القسم أيضاً مبادرة *توفير التجارة الإلكترونية للجميع*.

ويشير مصطلحا "بلد"/"اقتصاد" في هذا التقرير، حسبما يكون مناسباً، إلى الأقاليم أو المناطق. وتسميات مجموعات البلدان لا يُقصد بها إلا تلبية الأغراض الإحصائية أو التحليلية، وليس فيها ما يعبّر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو التي بلغتها منطقة بعينها في عملية التنمية. وما لم يُشر إلى غير ذلك، تتّبع التجمعات الرئيسية للبلدان المستخدمة في هذا التقرير التصنيف الذي يسير عليه مكتب الأمم المتحدة الإحصائي. وهذه التجمعات هي:

البلدان المتقدمة: البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بلغاريا، ورومانيا، وقبرص، وكرواتيا، وليتوانيا، ومالطة)، بالإضافة إلى أندورا، وسان مارينو، وليختنشتاين، وموناكو. وتشير *البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية* إلى تلك الموجودة في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. *والاقتصادات النامية* عموماً هي جميع الاقتصادات غير المذكورة أعلاه. وللأغراض الإحصائية، لا تشمل البيانات المتعلقة بالصين منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة (هونغ كونغ، الصين)، ومنطقة ماكاو الصينية الإدارية الخاصة (ماكاو، الصين) أو مقاطعة تايوان الصينية. ويمكن تنزيل ملف يتضمن مجموعات البلدان الرئيسية المستخدمة من موقع إحصاءات الأونكتاد على الرابط: http://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications.html.

أما الإشارات إلى "أمريكا اللاتينية"، فإنها تشمل بلدان الكاريبي ما لم يُشر إلى غير ذلك.

والإشارة إلى "أفريقيا جنوب الصحراء" تشمل جنوب أفريقيا، ما لم يُشر إلى غير ذلك.

والإشارات إلى الولايات المتحدة تحيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والإشارات إلى المملكة المتحدة تحيل إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وتشير كلمة "دولار" إلى دولارات الولايات المتحدة، ما لم يُشر إلى غير ذلك.

وتشير كلمة "مليار" إلى ١ ٠٠٠ مليون.

ويمكن أن تكون الرموز التالية قد استخدمت في الجداول:

تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة.

وقد حذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر بيانات متعلقة بأي عنصر من عناصر الصف.

وتدل علامة الشَّرطة الأفقية (–) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته لا تكاد تُذكر.

ويدل الفراغ في جدول ما على عدم انطباق البند، ما لم يُشر إلى غير ذلك.

وتدل الشَّرطة المائلة (/) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤/١٩٩٥، على سنة مالية.

ويدل استخدام الشَّرطة الواصلة (–) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤–١٩٩٥، على كامل الفترة المعنية، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء.

وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركَّبة، ما لم يُشر إلى غير ذلك.

وحواصل جمع الأرقام والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبيَّنة، وذلك بسبب التقريب.

تصدير

لقد غيرت الثورة الرقمية حياتنا ومجتمعاتنا بسرعة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل، مهيئةً فرصاً هائلةً فضلاً عن تحديات مخيفة. وبإمكان التكنولوجيات الجديدة أن تساهم مساهمات ضخمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن ليس لنا أن نعتبر النتائج الإيجابية أمراً مفروغاً منه. وعلينا أن نعجّل بتحسين التعاون الدولي إذا ما أردنا تحقيق إمكانات التكنولوجيا الرقمية الاجتماعية والاقتصادية كاملةً، مع تجنب الآثار غير المرغوب فيها.

وبالنظر إلى ما ينطوي عليه ذلك من رهانات بالغة الأهمية، أنشأتُ الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي من أجل المساعدة على التوسع في فهم الفرص الرقمية الرئيسية المتاحة لنا والتحديات الرئيسية التي تعترضنا. وقد ضم الفريق خبراء من آفاق مختلفة، وتَقدَّم بمجموعة من التوصيات بشأن أمور من بينها كيف يمكن تحسين إدارة تطوير التكنولوجيا الرقمية عن طريق نماذج مفتوحة وبسيطة ومتعددة أصحاب المصلحة.

وبهذه الروح نفسها، وفي بيئة اليوم المتسمة بسرعة التغير، أرحب *بتقرير الاقتصاد الرقمي* هذا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي جاء في موعده المناسب متناولاً بالبحث آثار الاقتصاد الرقمي، وبخاصة في البلدان النامية.

لقد ولّد التقدم الرقمي ثروة طائلة في وقت قياسي، ولكن هذه الثروة ظلت متركزة حول مجموعة صغيرة من الأفراد والشركات والبلدان. وفي ظل السياسات والأنظمة الراهنة، من المرجح أن يستمر هذا المسار مساهِماً مساهمة أكبر في تزايد عدم المساواة. وعلينا أن نعمل على سد الفجوة الرقمية، حيث توجد أمام أكثر من نصف العالم فرص محدودة أو منعدمة للاتصال بالإنترنت. والشمول أمر أساسي لبناء اقتصاد رقمي يخدم الجميع.

ولا مناص من أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة الذكاء الاصطناعي، إلى تحول كبير في سوق العمل، ويشمل ذلك اختفاء فرص عمل في بعض القطاعات، وتهيئة غيرها في قطاعات أخرى، وذلك على نطاق واسع. وسوف يتطلب الاقتصاد الرقمي مجموعة من المهارات الجديدة والمختلفة، وجيلاً جديداً من سياسات الحماية الاجتماعية، وعلاقة جديدة بين العمل والترفيه. ونحتاج إلى استثمار ضخم في التعليم، يضرب بجذوره لا في التعلُّم فحسب، ولكن أيضاً في تعلُّم كيفية التعلُّم، وفي توفير فرص الوصول مدى الحياة إلى التعلُّم للجميع.

لقد استحدث الاقتصاد الرقمي أيضاً مخاطر جديدة، من انتهاكات الأمن السيبراني إلى تيسير الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وطرح تحديات بشأن مفاهيم الخصوصية. وعلى

الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأوساط العلمية وصناعة التكنولوجيا أن تعمل معاً على إيجاد حلول جديدة.

إن يوماً لا يمر عليّ دون أن أرى السبل العديدة التي يمكن أن تحقق بها التكنولوجيا الرقمية تقدماً على طريق السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة للجميع. وهذا التقرير يقدم رؤى وتحليلات قيّمة، وأنصح به جمهوراً عالمياً عريضاً، ونحن نسعى معاً إلى ضمان عدم تخلف أحد عن ركب الاقتصاد الرقمي السريع التطور.

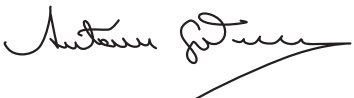

أنطونيو غوتيريس
الأمين العام للأونكتاد
الأمم المتحدة

تمهيد

إن الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية يُحدث تحولاً في العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن الفجوات الرقمية الآخذة في الاتساع تهدد بزيادة تخلف البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، عن الركب. وثمة حاجة إلى اعتناق تكنولوجيات جديدة، وإقامة شراكات معززة، والاسترشاد بقيادة فكرية أوعى من أجل إعادة تحديد استراتيجيات التنمية الرقمية ومعالم العولمة المقبلة.

وتبحث النسخة الأولى من *تقرير الاقتصاد الرقمي* – الذي كان يُعرف في السابق باسم *تقرير اقتصاد المعلومات* – آثار الاقتصاد الرقمي الناشئ على البلدان النامية من حيث استحداث القيمة واغتنامها. ويسلط التقرير الضوء على المحركين الرئيسيين لاستحداث القيمة في المجال الرقمي – وهما البيانات الرقمية وإنشاء المنصات – ويبحث كيف يمكن الاستعاضة عن الاتجاهات الراهنة لتركيز الثروة بمسارات تفضي إلى تبادل مكاسب الرقمنة بطريقة أكثر إنصافاً.

لا نزال نعيش الأيام الأولى للعصر الرقمي، وما لدينا من أسئلة عن كيفية التصدي للتحدي الرقمي أكثر مما لدينا عنها من إجابات. وبالنظر إلى غياب الإحصاءات والأدلة المستمدة من التجربة في هذا الشأن، فضلاً عن سرعة وتيرة التغير التكنولوجي، يواجه صانعو القرارات هدفاً متحركاً وهم يحاولون اعتماد سياسات سليمة فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي.

والأونكتاد ملتزم بدعم دوله الأعضاء بالأدلة من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وهي تنظر في الخيارات والممارسات السياساتية المختلفة الهادفة إلى الاستفادة من الاقتصاد الرقمي. وبخلاف بحوثنا في مجال الاقتصاد الرقمي، يوفر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والأسبوع السنوي للتجارة الإلكترونية منتديين قيّمين للحوار المتعلق بالسياسات. كما أننا نقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات، ونسعى إلى جعل هذا الدعم أكثر شفافية وسهل المنال عن طريق مبادرة *توفير التجارة الإلكترونية للجميع* ومنظماتها الشريكة البالغ عددها ٣٠ منظمة.

والأمل يحدوني في أن يستجيب هذا النهج الشمولي لرغبة الناس في البلدان النامية للمشاركة في العالم الرقمي الجديد، لا بوصفهم مجرد مستخدمين ومستهلكين، ولكن أيضاً بوصفهم منتجين ومصدرين ومبتكرين، من أجل استحداث المزيد من القيمة واغتنامها، أثناء سيرهم على درب التنمية المستدامة.

موخيسا كيتويي
الأمين العام للأونكتاد
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

شكر وتقدير

أُعد تقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٩ تحت الإشراف العام لشاميكا ن. سيريماني، مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بواسطة فريق يتألف من تروبيورن فريديريكسون وبيلار فاجارنيس غراسيس (رئيسا الفريق)، وسكارليت فوندير جيل، وكريستوفر جونز، ومارتيني جولسانت كيداني، وديانا كوركا، وتوماس فان غيفِن.

واستفاد التقرير من مساهمات موضوعية جوهرية قدمها كريستوفر فوستر، ونيكولاس فريدريتشي، وبارمايندر جييت سينغ، ومايكل مينغ، ونيك سرنيجِك. وقدم مساهمات إضافية كلٌ من أنا أبراموفا، وجانين بيرغ، وإيرو غوكس، ولوكونغا ليندوندا، وكريستوف سينِمان، وأستريت سولستاروفا، وعطية واريث.

ووردت تعليقات قيّمة من خبراء حضروا اجتماعاً لتبادل الأفكار في أيار/مايو ٢٠١٨، واجتماعاً لاستعراض الأقران في شباط/فبراير ٢٠١٩، عُقد كلاهما في جنيف. وكان من بين الخبراء جيم بينيت، وكارلا بونينا، وسوايهوا تشينغ، وجوناثان دونير، وبول دونوهو، وهيلاني غالبايا، ومايكل كندي، وإيسيا هنوم كريسنادي، وجيمس هو، وماسيمو ميلوني، وتاو نغوين، ونِنّا نواكانما، وديفيد سوتير، وجيوفاني فالنسيسي، وديزيريه فان ولسوم، وأنيدا يوباري. ووردت تعليقات ومساهمات إضافية في مراحل مختلفة من إعداد التقرير من جورغ ماير وهولغر شميدت.

ويعرب الأونكتاد عن تقديره الشديد للمساهمات الإضافية التي وردت من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تَكرم كل من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات بإطلاعنا على بياناته، وهو ما يستحق أيضاً بالغ التقدير.

ويعرب الأونكتاد عن امتنانه للمكاتب الإحصائية الوطنية على تبادلها البيانات معه، وعلى ردود الدول الأعضاء على استبيان الأونكتاد السنوي المتعلق بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام مؤسسات الأعمال لهذه التكنولوجيا.

وأعدت الغلاف والأشكال الإيضاحية الأخرى ماغالي شتودر، وأعدت أعمال النشر المكتبي ماغالي شتودر وناتالي لوريو. وأعدت ناتاليا ستيبانوفا الرسوم البيانية، وحرر برافيين بهالا *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٩*.

وكل التقدير لحكومة ألمانيا على ما قدمته من دعم مالي.

عرض عام

يبحث *تقرير الاقتصاد الرقمي* (الذي كان يُعرف في السابق باسم *تقرير اقتصاد المعلومات*)، في هذه السنة، النطاق المتاح أمام البلدان النامية لاستحداث القيمة واغتنامها في الاقتصاد الرقمي. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً للفرص السانحة أمام هذه البلدان لكي تستفيد من الاقتصاد المستند إلى البيانات باعتبارها بلداناً منتجة ومبتكرة – فضلاً عن القيود التي تواجهها هذه البلدان – لا سيما فيما يتعلق بالبيانات الرقمية والمنصات الرقمية.

والوقت مناسب لتناول هذا الموضوع، حيث إنه لم يتبق سوى عقد من الزمان لتحقيق أهدف التنمية المستدامة. ولقد أدت الاضطرابات الرقمية بالفعل إلى استحداث ثروة طائلة في وقت قياسي، ولكنها ثروة مركزة في أيدي عدد صغير من البلدان والشركات والأفراد. وفي الوقت نفسه، تسببت الرقمنة في ظهور تحديات أساسية أمام مقرري السياسات في البلدان على مستويات التنمية كافة. ويتطلب تسخير إمكاناتها للكثرة، لا للقلة وحدها، تفكيراً مبتكراً وتجربة للسياسات. كما يتطلب تعاوناً أكبر على الصعيد العالمي تجنباً لاتساع الفجوة في الدخل.

توسع الاقتصاد الرقمي تدفعه البيانات الرقمية ...

يواصل الاقتصاد الرقمي تطوره بسرعة مذهلة، تدفعه القدرة على جمع واستخدام وتحليل كميات ضخمة من المعلومات التي تستطيع الآلة قراءتها (البيانات الرقمية) عن كل شيء تقريباً. وتنشأ هذه البيانات عن الآثار الرقمية التي تخلفها الأنشطة الشخصية والاجتماعية والمتعلقة بالأعمال التجارية التي تحدث في مختلف المنصات الرقمية. فالحركة على الشبكة العالمية لبروتوكول الإنترنت، وهي وسيلة من وسائل تدفق البيانات، نمت من نحو ١٠٠ غيغابايت يومياً في عام ١٩٩٢ إلى أكثر من ٤٥ ٠٠٠ غيغابايت *في الثانية* في عام ٢٠١٧ (الشكل). ومع ذلك، لم يزل العالم بعدُ يعيش الأيام الأولى من الاقتصاد المستند إلى البيانات؛ ومن المتوقع أن تصل الحركة على الشبكة العالمية إلى ١٥٠ ٧٠٠ غيغابايت في الثانية بحلول عام ٢٠٢٢، تغذيها أعداد متزايدة لمن سيتصلون بالإنترنت للمرة الأولى والتوسع في إنترنت الأشياء.

ويعتمد تطوير جمع البيانات واستخدامها، وآثارها على السياسات اعتماداً كبيراً على نوع البيانات المعنية: شخصية أم غير شخصية؛ خاصة أم عامة؛ لأغراض تجارية أم حكومية؛ مقدمة طوعاً أم متحصل عليها بالمراقبة أو الاستنباط؛ حساسة أم غير حساسة. وقد تطورت "سلسلة قِيمة بيانات" جديدة بالكامل تتألف من الشركات التي تدعم جمع البيانات، وإنتاج معلومات مستنيرة من البيانات، وتخزين البيانات، وتحليلها ونمذجتها. وينشأ استحداث القيمة بمجرد تحويل البيانات إلى ذكاء رقمي وأمولتها عن طريق الاستخدام التجاري.

الشكل تطور حركة الإنترنت العالمية، سنوات مختارة
(بالغيغابايت في الثانية)

... والمنصات الرقمية

إن إنشاء المنصات هو المحرك الثاني. وقد ظهر في العقد الماضي فيض من المنصات الرقمية في أنحاء شتى من العالم، استخدمت نماذج أعمال مستندة إلى البيانات، وأحدثت، في أعقاب ظهورها، اضطراباً في الصناعات القائمة. وتنعكس قوة المنصات في أن سبعة من أكبر الشركات الثمانية في العالم بحسب الرسملة السوقية تستخدم نماذج أعمال قائمة على المنصات.

وتوفر المنصات الرقمية الآليات اللازمة للجمع بين طائفة من الأطراف ليتفاعلوا على الإنترنت. ويمكن التمييز بين منصات المعاملات ومنصات الابتكار. أما *منصات المعاملات*، فهي أسواق ثنائية/متعددة الجوانب تمتلك هيكلاً أساسياً على الإنترنت يدعم المبادلات بين عدد من الأطراف المختلفة. وقد أصبحت نموذج أعمال رئيسياً للشركات الرقمية الكبرى (مثل Amazon (أمازون)، وAlibaba (علي بابا)، وFacebook (فيسبوك)، وeBay (إيباي))، فضلاً

عن الشركات التي تدعم القطاعات المكّنة رقمياً (مثل Uber (أوبر)، أو Didi Chuxing (ديدي تشو شينغ)، أو Airbnb). وأما *منصات الابتكار*، فهي تهيئ بيئات لمنتجي الشفرة المصدرية والمحتوى من أجل تطوير تطبيقات وبرمجيات في أشكال مثل نظُم التشغيل (أندرويد أو لينكس) أو معايير التكنولوجيا (مثل الفيديو بنسق MPEG).

وتتمتع المؤسسات التجارية التي ترتكز على المنصات بميزة كبيرة في الاقتصاد المستند إلى البيانات. وهي، شأنها في ذلك شأن كل من الجهات الوسيطة والهياكل الأساسية، في موقف يسمح لها بتسجيل واستخراج جميع البيانات المتعلقة بالأعمال والتفاعلات الجارية على الإنترنت بين المستخدمين والمنصة. ويرتبط نمو المنصات الرقمية ارتباطاً مباشراً بقدرتها على جمع البيانات الرقمية وتحليلها، ولكن مصالحها وتصرفاتها تتوقف كثيراً على كيفية أمولة تلك البيانات لتوليد الإيرادات.

تطوير الاقتصاد الرقمي غير متكافئ إلى حد كبير من الناحية الجغرافية

سوف تكون للتطورات الرقمية آثار تكاد تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة، وسوف تؤثر في جميع البلدان والقطاعات والجهات صاحبة المصلحة. وتشوب العالم اليوم فجوة واسعة بين البلدان الناقصة التوصيل الرقمي والبلدان الفائقة الرقمنة. فواحد من بين كل خمسة أشخاص، على سبيل المثال، في أقل البلدان نمواً يستخدم الإنترنت في مقابل أربعة من بين كل خمسة أشخاص في البلدان المتقدمة. وما هذا إلا جانب واحد من جوانب الفجوة الرقمية. والفجوة أوسع كثيراً في مجالات أخرى، مثل القدرات اللازمة لتسخير البيانات الرقمية والتكنولوجيات الحديثة. فأفريقيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تستحوذان معاً على أقل من ٥ في المائة من مراكز البيانات المشتركة في موقع واحد. وإذا لم يجر التصدي لهذه الفجوات، فإنها ستؤدي إلى تفاقم التفاوتات في الدخل. ولذا، بات من الضروري النظر في كيفية تأثر البلدان النامية بهذا التطور (أو هذه الثورة) من حيث استحداث القيمة واغتنامها، وما ينبغي عمله لتحسين الوضع الراهن.

ولا تكشف الجغرافيا الاقتصادية للاقتصاد الرقمي عن فجوة تقليدية بين الشمال والجنوب. إذ تقودها بانتظام دولة متقدمة وأخرى نامية: الولايات المتحدة والصين. فعلى سبيل المثال، يستحوذ هذان البلدان على ٧٥ في المائة من جميع براءات الاختراع المتعلقة بتكنولوجيات سلاسل السجلات، و٥٠ في المائة من الإنفاق العالمي على إنترنت الأشياء، وأكثر من ٧٥ في المائة من السوق العالمية للحوسبة السحابية العامة. ولعل أكثر ما يثير الدهشة أنها تستحوذ

على ٩٠ في المائة من قيمة الرسملة السوقية لأكبر ٧٠ منصة رقمية في العالم. وتبلغ حصة أوروبا ٤ في المائة، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية معاً ١ في المائة فقط. وتستأثر سبع "منصات فائقة" – مايكروسوفت، تليها Apple (أبل) وأمازون، وGoogle (غوغل)، وفيسبوك، وTencent (تِنسنت)، وعلي بابا – بثلثي القيمة السوقية الإجمالية. وهكذا، فإن بقية العالم، وبخاصة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يقبع في ذيل القائمة خلف الولايات المتحدة والصين فيما يتعلق بالعديد من التطورات التكنولوجية الرقمية. ويعبر بعض الاحتكاكات التجارية الراهنة عن البحث عن الهيمنة العالمية في مجالات التكنولوجيا الحديثة.

ما هي القيمة في الاقتصاد الرقمي؟

يهيئ التوسع في الاقتصاد الرقمي العديد من الفرص الاقتصادية الجديدة. ويمكن استخدام البيانات الرقمية لأغراض إنمائية ولحل المشاكل المجتمعية، بما فيها تلك التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويمكنها بذلك أن تساعد على تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية، وأن تصبح قوة محركة للابتكار ونمو الإنتاجية. والمنصات تيسر المعاملات وإقامة شبكات التواصل، فضلاً عن تبادل المعلومات. ومن منظور الشركات، يمكن لتحول جميع القطاعات والأسواق عن طريق الرقمنة أن يعزز إنتاج سلع وخدمات على مستوى أعلى من الجودة بتكاليف منخفضة. وعلاوة على ذلك، فإن الرقمنة تُحْدث تحولاً في سلاسل القيمة بطرق مختلفة، وتفتح قنوات جديدة لإضافة القيمة وإحداث تغيير هيكلي أوسع.

لكن النتائج الإيجابية أبعد من أن تكون تلقائية. فكما أن الرقمنة تمتاز بإمكانية دعم التنمية، فليس من المرجح أن يكون توزيع أي قيمة محققة توزيعاً منصفاً. وحتى لو لم يشارك الأفراد والشركات والبلدان في الاقتصاد الرقمي – أو لو لم يشاركوا فيه إلا مشاركة جزئية – فقد يتأثرون، مع ذلك، تأثراً سلبياً غير مباشر. فالعمال الذين يتمتعون بمستويات محدودة من المهارات الرقمية سيجدون أنفسهم في وضع ضعيف أمام أولئك المجهزين تجهيزاً أفضل للاقتصاد الرقمي، وسوف تواجه الشركات المحلية القائمة منافسة عنيدة من الشركات المحلية والأجنبية المرقمنة، وسوف تُفقد وظائف مختلفة في نظير الأتمتة. وسوف يتوقف التأثير الصافي على مستوى التنمية والاستعداد الرقمي للبلدان والجهات صاحبة المصلحة التابعة لها. وسوف يتوقف أيضاً على السياسات المعتَمدة والمنفَّذة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ويمكن النظر في الآثار على استحداث القيمة واغتنامها من خلال عدة أبعاد اقتصادية (كالإنتاجية، والقيمة المضافة، والعمالة، والدخل، والتجارة) لقطاعات مختلفة (العمال،

والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنصات، والحكومات)، ولمكونات مختلفة للاقتصاد الرقمي (رئيسية، وضيقة وواسعة من حيث النطاق). ويعرض الجدول الوارد أدناه موجزاً بالآثار التي من المحتمل أن تترتب على الاقتصاد المستند إلى البيانات بحسب نوع الجهة الفاعلة وفي أجزاء مختلفة من الاقتصاد الرقمي.

يصعب قياس القيمة في الاقتصاد الرقمي

إن قياس الاقتصاد الرقمي، وما يتعلق به من استحداث القيمة واغتنامها، يصطدم بصعوبات جمة. أولاً، لا يوجد تعريف مقبول على نطاق واسع للاقتصاد الرقمي. وثانياً، لا توجد إحصاءات موثوق بها بشأن مكوناته وأبعاده الرئيسية، لا سيما في البلدان النامية. وبالرغم من أنه يجري حالياً تنفيذ عدة مبادرات لتحسين الوضع، فلا تزال هذه المبادرات غير كافية، وهي تصارع من أجل اللحاق بركب الاقتصاد الرقمي الذي يتطور بوتيرة سريعة.

وتبعاً للتعريف، تتراوح التقديرات المتعلقة بحجم الاقتصاد الرقمي فيما بين ٤,٥ و١٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفيما يتصل بالقيمة المضافة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستحوذ الولايات المتحدة والصين معاً على ما يقرب من ٤٠ في المائة من المجموع العالمي. بيد أن القطاع، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، هو أكبر القطاعات في مقاطعة تايوان الصينية، وأيرلندا، وماليزيا. وزادت العمالة العالمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٣٤ مليون عامل في عام ٢٠١٠ إلى ٣٩ مليوناً في عام ٢٠١٥، مع استحواذ الخدمات الحاسوبية على الحصة الكبرى (٣٨ في المائة). وارتفعت حصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمالة الإجمالية على مدار الفترة نفسها من ١,٨ في المائة إلى ٢ في المائة.

الجدول الآثار المحتمل ترتبها على استحداث القيمة واغتنامها بفضل الاقتصاد الرقمي الآخذ في التوسع، بحسب مكوناته وجهاته الفاعلة

مكون الاقتصاد الرقمي	الجهات الفاعلة				الآثار على نطاق الاقتصاد
	الأفراد (كمستخدمين/ مستهلكين وعاملين)	المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم	الشركات المتعددة الجنسيات/المنصات الرقمية	الحكومات	
القطاع الرقمي الرئيسي	وظائف جديدة لبناء الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشائها. وظائف جديدة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	مستوى أعلى من الإدماج في ظل الظروف المناسبة أو النتائج غير المباشرة/الروابط الداخلية. زيادة المنافسة من مقدمي الخدمات السحابية.	فرص استثمار للشركات التي تستوفي اشتراطات رأس المال المرتفع والمتطلبات التكنولوجية والمهارية.	اجتذاب الاستثمارات. إيرادات ضريبية من النشاط الاقتصادي المستحدث.	زيادة النمو والإنتاجية والقيمة المضافة. استحداث الوظائف. الاستثمار ونشر التكنولوجيات؛ البحث والتطوير المرجح أن يكون موقعه البلدان المرتفعة الدخل. آثار تجارية ممتزجة.
الاقتصاد الرقمي	وظائف جديدة في الخدمات الرقمية، وبخاصة من أجل الأشخاص المتمتعين بمهارات مرتفعة. أشكال جديدة من العمل الرقمي، بما في ذلك لأقل الأشخاص مهارة.	فرص جديدة في النظام الإيكولوجي الرقمي. زيادة المنافسة من الشركات الرقمية الأجنبية.	زيادة الإنتاجية بفضل نماذج الأعمال المستندة إلى البيانات. مستوى أعلى من التحكم في سلاسل القيمة باستخدام نماذج أعمال قائمة على المنصات. فرص جديدة في الاقتصاد التشاركي.	المزيد من الإيرادات الضريبية نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي وإدماج مؤسسات الأعمال في القطاع الرسمي. فقدان إيرادات الجمارك بسبب رقمنة المنتجات.	زيادة النمو والإنتاجية والقيمة المضافة. استحداث/فقدان الوظائف. الاستثمار. تجميع الشركات الرقمية في بعض المواقع. آثار تجارية ممتزجة. تركز السوق.

	الجهات الفاعلة				
مكون الاقتصاد الرقمي	الأفراد (كمستخدمين/ مستهلكين وعاملين)	المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم	الشركات المتعددة الجنسيات/المنصات الرقمية	الحكومات	الآثار على نطاق الاقتصاد
الاقتصاد المرقمن	فرص عمل جديدة في وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى الصناعات. الحاجة إلى مهارات جديدة بسبب إعادة تصميم أدوار مرتفعة القيمة باستخدام الأدوات الرقمية. ارتفاع كفاءة الخدمات المتلقاة. فقدان فرص العمل أو تحولها بسبب الرقمنة. خطر ازدياد ظروف العمل سوءاً. تحسين التوصيل الرقمي. المزيد من الخيارات والراحة وتخصيص المنتجات وفقا لاحتياجات المستخدمين والمستهلكين. انخفاض أسعار الاستهلاك.	الوصول إلى الأسواق القائم على المنصات. انخفاض تكاليف المعاملات. خطر "السباق إلى الحضيض" في الأسواق في مقابل القدرة على إيجاد منتجات متخصصة. فقدان الفرص بسبب الأتمتة (مثل اللوجستيات والعمليات التجارية). أدوار جديدة في تقديم الخدمات. فرص تجارية جديدة لمؤسسات الأعمال المرقمنة.	ظهور شركات منصات تعتمد نماذج مستندة إلى البيانات. مكاسب محققة من الكفاءة والإنتاجية والجودة. فرص لأمولة البيانات. زيادة الميزة التنافسية للمنصات الرقمية. زيادة القوة السوقية والتحكم في سلسلة قيمة البيانات. قيادة الرقمنة في قطاعات مختلفة.	ارتفاع كفاءة الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية. زيادة الإيرادات بفضل أتمتة الجمارك. تأثير غير واضح على الإيرادات الضريبية: زيادات من ارتفاع النشاط الاقتصادي؛ وخسائر من اتباع المنصات الرقمية والشركات المتعددة الجنسيات للممارسات الضريبية المثلى. فرص مستندة إلى البيانات لبلوغ أهداف مختلفة من أهداف التنمية المستدامة.	النمو من خلال رفع الكفاءة في القطاعات وسلاسل القيمة. تحسن في الإنتاجية. آثار الابتكار. احتمال تزاحم الشركات المحلية في القطاعات التي اضطربت بسبب التكنولوجيا الرقمية. الأتمتة المحتملة في الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة ومتوسطة. اتساع التفاوت. آثار تجارية ممتزجة. آثار على التغير الهيكلي.

والخدمات الحاسوبية، داخل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي أكبر مكون، حيث تبلغ حصتها في القيمة المضافة الكلية ٤٠ في المائة. والولايات المتحدة تهيمن على الصناعة العالمية للخدمات الحاسوبية؛ وتكاد تكون حصتها من القيمة المضافة لتلك الصناعة مماثلة في حجمها للمجموع الإجمالي لأكبر الاقتصادات التسعة التالية. وتستحوذ الهند على أكبر حصة من بين البلدان النامية في هذا السياق. وتشكل الخدمات الحاسوبية، وهي القطاع الفرعي الوحيد الذي ينمو في جميع المناطق، واحداً من المحركات الرئيسية للعمالة في القطاع. والقيمة المضافة في تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مركزة تركيزاً شديداً في شرق آسيا (بقيادة الصين)، ومن المرجح أن يكون النطاق المتاح للمزيد من البلدان النامية لاستخلاص القيمة من هذا القطاع محدوداً.

وقد نمت الصادرات العالمية من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يمكن توصيلها إلكترونياً، في العقد الماضي، نمواً أسرع من إجمالي صادرات الخدمات، مما يعكس تزايد رقمنة الاقتصاد العالمي. وبلغت صادرات الخدمات القابلة للتسليم ٢,٩ من تريليونات الدولارات في عام ٢٠١٨، أي ٥٠ في المائة من صادرات الخدمات العالمية. واستحوذت هذه الخدمات في أقل البلدان نمواً على ما يُقدر بنسبة ١٦ في المائة من مجموع صادرات الخدمات، وتضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٨.

للقوة المتزايدة للمنصات الرقمية آثار عالمية

تكتسي المنصات الرقمية أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي. فوفقاً للتقديرات، بلغت القيمة الإجمالية لشركات المنصات التي لديها رسملة سوقية تتجاوز ١٠٠ مليون دولار أكثر من ٧ تريليونات دولار في عام ٢٠١٧ – أي أعلى من عام ٢٠١٥ بنسبة ٦٧ في المائة. وحقق بعض المنصات الرقمية العالمية مواقف سوقية قوية جداً في مناطق معينة. فغوغل، على سبيل المثال، تمتلك نحو ٩٠ في المائة من السوق في مجال البحث على الإنترنت. وتستحوذ فيسبوك على ثلثي سوق وسائل التواصل الاجتماعي العالمية، وهي أكبر منصة لوسائل التواصل الاجتماعي في أكثر من ٩٠ في المائة من اقتصادات العالم. وتستأثر أمازون بحصة تُقدر بما يقرب من ٤٠ في المائة من نشاط البيع بالتجزئة على الإنترنت في العالم، وتستحوذ خدمات الويب التابعة لأمازون على حصة مماثلة من السوق العالمية لخدمات الهياكل الأساسية السحابية. وفي الصين، يوجد لدى WeChat (ويشات) (التي تملكها شركة تِنسنت) أكثر من مليار مستخدم نشط، وتكاد ويشات تستحوذ مع وسيلتها للدفع Alipay (التابعة لعلي بابا) على كل السوق الصينية

للمدفوعات المحمولة. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أن علي بابا تستحوذ على ما يقرب من ٦٠ في المائة من سوق التجارة الإلكترونية الصينية.

وتساعد عدة عوامل على شرح سرعة اعتلاء هؤلاء العمالقة الرقميين قمة الهيمنة. ويتصل أولها بآثار الشبكات (أي كلما زاد عدد المستخدمين على منصة ما، زادت قيمتها عند الجميع). أما ثانيها، فهو قدرة المنصات على استخلاص البيانات والتحكم فيها وتحليلها. وكما هي الحال فيما يتعلق بآثار الشبكات، تعني زيادة عدد المستخدمين زيادة البيانات، وتعني زيادة البيانات زيادة القدرة على التغلب على المنافسين المحتملين والاستفادة من مزايا الريادة. وأما ثالثها، فبمجرد أن تبدأ منصة ما في جذب الانتباه وتقديم خدمات متكاملة مختلفة، يبدأ ارتفاع التكاليف التي يتكبدها المستخدمون للانتقال إلى مقدِّم بديل للخدمة.

وقد اتخذت المنصات الرقمية العالمية خطوات لتدعيم مواقفها التنافسية، بوسائل منها الاستحواذ على المنافسين المحتملين والتوسع في المنتجات أو الخدمات التكميلية. ومن بين عمليات التملُّك الكبرى التي أجرتها شركات المنصات الرقمية استحواذ مايكروسوفت على LinkedIn (لنكد إن)، وشراء فيسبوك لـ WhatsApp (واتس آب). واستثمرت Alphabet (غوغل) ومايكروسوفت في معدات الاتصالات باستحواذ الأولى على موتورولا والثانية على نوكيا. وأجرت منصات كبرى أيضاً عمليات تملُّك كبيرة أخرى في صناعة البيع بالتجزئة، وصناعة الدعاية والتسويق، وفي العقارات غير السكنية.

ويأتي من بين الخطوات الأخرى الاستثمارُ على نحو استراتيجي في البحث والتطوير وممارسة الضغوط في دوائر صنع القرار المحلية والدولية. وفي الوقت نفسه، تُبحث أيضاً إمكانية إقامة شراكات استراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات في القطاعات التقليدية والشركات العالمية للمنصات الرقمية. فعلى سبيل المثال، أقامت شركة Walmart (وولمارت) شراكة مع غوغل لاستخدام برنامج Google Assistant (مساعد غوغل)؛ وانضمت فورد وديملر إلى Baidu (بايدو) في منصتها Apollo (أبوللو)؛ وأعدت غوغل منصة Android Automotive (أندرويد للسيارات) مع فولفو وأودي؛ وأقامت جنرال إليكتريك شراكة مع مايكروسوفت لاستخدام خدمات Azure (أزور) الحاسوبية؛ وتتعاون Intel (إنتل) مع فيسبوك في مجال تطوير رقاقة جديدة للذكاء الاصطناعي.

تحويل البيانات إلى ذكاء رقمي هو العامل الرئيسي للنجاح

لقد أصبحت البيانات مورداً اقتصادياً جديداً لاستحداث القيمة واغتنامها. وللتحكم في البيانات أهمية استراتيجية من أجل التمكُّن من تحويلها إلى ذكاء رقمي. وتأتي القدرة على جمع البيانات وتخزينها وتحليلها وتحويلها في كل سلسلة تقريباً من سلاسل القيمة بقوة إضافية ومزايا تنافسية. وللبيانات الرقمية أهمية جوهرية في جميع التكنولوجيات الرقمية السريعة البزوغ، مثل تحليلات البيانات، والذكاء الاصطناعي، وسلسلة السجلات، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وجميع الخدمات القائمة على الإنترنت. ولا غرابة إذن في اعتماد نماذج الأعمال التي تركز على البيانات لا من المنصات الرقمية فحسب، ولكن أيضاً من الشركات الرائدة عبر قطاعات متنوعة، وذلك بصورة متزايدة.

ويمكن أن تستفيد الشركات المحلية في البلدان النامية من تمكُّنها من استخدام الخدمات التي تتيحها المنصات العالمية. وفي بعض الحالات، يمكن أيضاً أن تعطي المعارف المحلية (مثل عادات البحث، وظروف الحركة، والفوارق الثقافية الدقيقة) ميزة للمنصات الرقمية المتجذرة محلياً، فتتمكن من تقديم خدمات مصممة خصيصاً لاحتياجات المستخدمين المحليين. ومع ذلك، ونظراً لديناميات المنافسة المبينة أعلاه، فإن منصات البلدان النامية التي تسعى إلى توسيع نطاقها تواجه عامةً معركة ضارية. فهيمنة المنصات الرقمية العالمية، وتحكمها في البيانات، فضلاً عن قدرتها على استحداث ما يترتب على ذلك من قيمة واغتنامه، تعمل في الغالب على زيادة تركزها وتماسكها بدلاً من تقليص التفاوتات بين البلدان وفي داخلها.

وبالفعل، قد تجد بلدان عديدة نفسها، في "سلسلة قيمة البيانات" العالمية، في موقف الخاضع، مع تركّز القيمة والبيانات في أيدي بضع منصات عالمية وشركات رائدة أخرى متعددة الجنسيات. ومن المحتمل أن تصبح البلدان من جميع مستويات التنمية مجرد مقدمة للبيانات الخام إلى تلك المنصات الرقمية بينما يتعين عليها أن تدفع للحصول على الذكاء الرقمي الذي ينتجه مالكو المنصات بفضل هذه البيانات. وسيتطلب كسر هذه الحلقة المفرغة تفكيراً خارج الصندوق يهدف إلى إيجاد صيغة بديلة للاقتصاد الرقمي تؤدي إلى نتائج أكثر توازناً وإلى توزيع أكثر عدالة للمكاسب المحققة من البيانات والذكاء الرقمي.

ثمة حاجة إلى سياسات لكي ينجح الاقتصاد الرقمي في العمل لصالح الجميع، لا لصالح القلة وحدها

ليست التكنولوجيا قاطعة النتائج. فهي تهيئ فرصاً وتطرح تحديات على حد سواء. والأمر متروك للحكومات، بالتحاور عن كثب مع أصحاب المصلحة الآخرين لتشكيل الاقتصاد الرقمي بتحديد قواعد اللعبة. ويتطلب هذا بدوره إحساساً معقولاً بنوع المستقبل الرقمي الذي تبتغيه. ويتعين على مقرري السياسات أن يعتمدوا خيارات قادرة على المساعدة على عكس مسار الاتجاهات الراهنة التي تسير نحو توسيع نطاق التفاوتات واختلالات القوى الناجمة عن الاقتصاد الرقمي. وهذا تحد هائل سينطوي على تكييف السياسات والقوانين والأنظمة القائمة، و/أو اعتماد الجديد منها في مجالات كثيرة. وبالنسبة لأغلبية البلدان، يظل الاقتصاد الرقمي وتبعاته الطويلة الأمد أرضاً وعرة، ولا تواكب السياسات والأنظمة التحولات الرقمية السريعة التي تحدث في الاقتصادات والمجتمعات. وحتى في البلدان المتقدمة، كانت النهُج التي جرت تجربتها واختبارها قليلة.

ويتطلب تطور الاقتصاد الرقمي تفكيراً اقتصادياً وتحليلات سياساتية غير تقليدية. ولا بد من أن تضع الاستجابات السياساتية في الاعتبار تشوش الحدود الفاصلة بين القطاعات بسبب التحول إلى الخدمات، فضلاً عن زيادة صعوبة إنفاذ القوانين والأنظمة الوطنية فيما يتعلق بالتجارة العابرة للحدود في الخدمات والمنتجات الرقمية. وينبغي لها أيضاً أن تبحث المسارات الجديدة لاستحداث القيمة محلياً واغتنامها، ومواصلة التحويل الهيكلي عن طريق الرقمنة.

وبينما يمكن التصدي لبعض المسائل عن طريق السياسات والاستراتيجيات الوطنية، سيتطلب الطابع العالمي للاقتصاد الرقمي المزيد من التحاور وبناء التوافقات ورسم السياسات على المستوى الدولي. وما لدينا في هذه المرحلة من أسئلة أكثر مما لدينا من إجابات حاسمة بشأن كيفية تناول الاقتصاد الرقمي. وبالنظر إلى ندرة الإحصاءات والأدلة المستمدة من التجربة في هذا الشأن، فضلاً عن سرعة وتيرة التغير التكنولوجي، سيتعين إعادة تقييم الاستنتاجات والاستجابات السياساتية باستمرار.

تعزيز الاستعداد لاستحداث القيمة واغتنامها

تؤدي السياسات الوطنية دوراً حيوياً في تحضير البلدان لاستحداث القيمة واغتنامها في العصر الرقمي. وبالنظر إلى طابع الرقمنة المشترك بين عدة قطاعات، فمن المهم وجود استجابة من الحكومة بأكملها لصياغة سياسات تهدف إلى تأمين الفوائد والتصدي للتحديات،

وتنفيذ هذه السياسات. ولا يزال ضمان التوصيل الرقمي بأسعار في المتناول، وهو أمر ضروري لاستحداث القيمة واغتنامها في الاقتصاد الرقمي، تحدياً رئيسياً في العديد من أقل البلدان نمواً، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية، ويستلزم إيلاءه العناية. ويمكن اتخاذ تقييمات الأونكتاد السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، نقطة بداية مفيدة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان، بالتعرّف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين والتدخلات السياساتية التي يمكنها المساعدة في تخفيف الاختناقات.

ويشكل إعطاء دفعة لتنظيم المشاريع في القطاعات الرقمية والمستندة إلى الرقمنة عاملاً رئيسياً لاستحداث القيمة على الصعيد المحلي. ويواجه منظمو المشاريع الرقمية في العديد من البلدان النامية حواجز مختلفة أمام توسيع نطاق أنشطتهم. والمنافسون الرقميون العالميون يستحوذون أصلاً على فئات المنتجات الرقمية الأكثر قابلية لتوسيع النطاق. وكثيراً ما يتطلب تقديم الخدمات إلى الأسواق المحلية بالوسائل الرقمية إقامة عمليات رقمية – تناظرية ممتزجة، "بساطة أصولها المادية" أقل من بساطة الاستراتيجيات التي تستخدمها المنصات الرقمية في الاقتصادات الأكثر تقدماً.

وفي أغلبية البلدان النامية، قد تكمن فرص السوق بصفة خاصة في الأسواق الرقمية المحلية و/أو الإقليمية للسلع والخدمات. ويمكن أن تسعى السياسات إلى تحفيز مجموعات مختلفة داخل منطقة ما على إنشاء قواعد معرفة تقنية تكميلية ومتعمقة. ولعل أكبر إمكانية تكمن في المنتجات الرقمية التي يصعب تكرارها في أماكن أخرى، والتي يوجد لها احتياج على الصعيد المحلي، والتي يمكن نقلها إلى موقع معين أو إعداد نسخة منها فيه بتكلفة منخفضة نسبياً. ويمكن أن تقلل الحكومات تركيزها على مسابقات البرمجة الحاسوبية الجماعية (هاكاثون – Hackathon) ومعسكرات التدريب (bootcamps) أو المشاريع الرفيعة المستوى (مثل المجمعات التكنولوجية)، وأن تكثفه على تعزيز الاستحداث الضمني للمعرفة بتنظيم المشاريع عن طريق برامج التوجيه، والتدريب المهني، والتلمذة الصناعية، والتدريب الداخلي.

وينبغي أيضاً أن تنظر الحكومات في سبل تمكين منظِّمات المشاريع في هذا المجال. ويمكن أن يساعدهن التوجيه وإقامة شبكات التواصل وتعريضهن للنماذج المثالية على التغلب على التحيزات الجنسانية أو المعايير الثقافية المترسخة التي قد تقيد قدرة النساء على بدء مشاريعهن في مجال التجارة الإلكترونية ومجال التكنولوجيا المستندة إلى البيانات، أو استمرارهن في هذه المشاريع بثقة.

ويتطلب تأمين الحصول على القيمة من الاقتصاد الرقمي لا مجرد قطاع رقمي أقوى، وإنما أيضاً جهوداً أوسع لتمكين مؤسسات الأعمال في جميع القطاعات من الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. ويتصل هذا على الأخص، في العديد من أقل البلدان نمواً على سبيل المثال، بالزراعة والسياحة. وتحقق عامةً الشركات التي تستثمر في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إنتاجية أكبر وتكون أقدر على المنافسة وتحقيق الأرباح. بيد أن العديد من مالكي المؤسسات التجارية الصغيرة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، يفتقرون إلى القدرات والمهارات والوعي للاستفادة من التوصيل الرقمي في عملياتهم التجارية. ومن سبل التصدي لذلك إدماج تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج العامة للتدريب على إدارة الأعمال. وينبغي أيضاً أن تنظر الحكومات في التعاون مع القطاع الخاص لتقديم المزيد من التدريب إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن كيفية الاستفادة من المنصات الرقمية.

سياسات تسخير البيانات الرقمية

تكون البلدان التي لديها قدرات محدودة على تحويل البيانات الرقمية إلى ذكاء رقمي وفرص تجارية في موقف ضعيف بوضوح عندما يتعلق الأمر باستحداث القيمة. وللحيلولة دون زيادة الاعتماد على الغير في الاقتصاد العالمي المستند إلى البيانات، ينبغي أن تسعى استراتيجيات التنمية الوطنية إلى الترويج للتحديث الرقمي (إضافة القيمة) في سلاسل القيمة، وتعزيز القدرات المحلية لـ "تحسين نوعية" البيانات. وقد يتطلب هذا سياسات وطنية لتحسين إمكانية اغتنام الفرص والتصدي للمخاطر والتحديات المرتبطة بالتوسع في البيانات الرقمية. وتتضمن القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات كيف يمكن تخصيص ملكية البيانات والتحكم فيها؛ وكيف يمكن بناء ثقة المستهلك وحماية خصوصية البيانات، وكيف يمكن تنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود، وكيف يمكن بناء المهارات والقدرات ذات الصلة لتسخير البيانات الرقمية لأغراض التنمية.

وقد طُرحت مقترحات متنوعة لضمان تبادل المكاسب الاقتصادية المتأتية من البيانات الرقمية تبادلاً أكثر إنصافاً. فالبعض يركز على تقديم أجور للأفراد الذين يتبادلون البيانات مع المنصات عن طريق أسواق البيانات الشخصية أو عبر صناديق البيانات الاستئمانية. والبعض الآخر يدعو إلى اتخاذ ملكية البيانات الجماعية وصناديق البيانات الرقمية أساساً لـ "تراث مشترك جديد للبيانات الرقمية". وسيكون من الضروري اختبار هذين الخيارين وغيرهما من خيارات، وتقدير جدواها ومزايا وعيوب كل منها.

وتتطلب خصوصية البيانات وأمن البيانات عناية خاصة. وتوجد ترتيبات أمنية مختلفة مهمة لحماية الأعمال المتعمدة لسوء استخدام البيانات. وثمة حاجة إلى قوانين وأنظمة لمواجهة سرقة البيانات الشخصية، ووضع قواعد لماهية البيانات الشخصية التي يمكن جمعها أو استخدامها أو تحويلها أو حذفها، وكيفية القيام بذلك، وضمان تحقيق نماذج الأعمال المستندة إلى البيانات لمكاسب يجنيها المجتمع ككل. واللائحة العامة لحماية البيانات التي وضعها الاتحاد الأوروبي والتي بدأ العمل بها في أيار/مايو ٢٠١٨ هي أشمل نهج تجاه حماية البيانات، تترتب عليه آثار عالمية.

العصر الرقمي يتطلب تحديثاً لسياسات المنافسة وفرض الضرائب

نظراً للآثار الشبكية والميل إلى تركيز الأسواق في الاقتصاد الرقمي، سوف يتعين أن تؤدي سياسة المنافسة دوراً أهم في سياق استحداث القيمة واغتنامها. ويتعين تعديل الأطر القائمة لتوفير أسواق تنافسية وحرة في العصر الرقمي. ويستند النهج السائد حالياً في لوائح مكافحة الاحتكار إلى قياس الضرر الواقع على المستهلكين في شكل أسعار مرتفعة. وينبغي توسيعه ليشمل النظر، على سبيل المثال، في خصوصية المستهلك، وحماية البيانات الشخصية، واختيار المستهلك، وهيكل السوق، وتكاليف تغيير مقدمي الخدمات، والآثار الناجمة عن تجميد المعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع سياسة مناسبة للمنافسة وإنفاذها داخل الإطار الإقليمي أو العالمي.

وتوجد وسائل مختلفة لإنفاذ قانون المنافسة حتى يكون أكثر فعالية تجاه العناصر الفاعلة الرقمية المهيمنة، وذلك مثلاً عن طريق توخي العناية في تحديد السوق ذات الصلة، وتقييم سوء الاستخدام المحتمل للقوة السوقية، وتحديث الأدوات المستخدمة في عمليات استعراض الإدماج. وبقدر ما تتسنى مقارنة الخدمات المقدمة مع المنافع العامة، ينبغي اعتبار وضع اللوائح أداة لضمان الوصول المفتوح والعادل أمام جميع المؤسسات التجارية. وأياً كان الخيار المعتمد، يتعين على البلدان النامية أن تعزز قدرتها على إنفاذ سياسات المنافسة الخاصة بها. ولعل الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والعالمي أكثر فعالية في التصدي للممارسات التعسفية وعمليات استعراض الإدماج، وفي كفالة فتح المنصات المهيمنة أمام الشركات المحلية والإقليمية في ظل أحكام وشروط عادلة.

ويشكل فرض الضرائب شاغلاً رئيسياً آخر لاغتنام القيمة. وتعيد البلدان التفكير في كيفية توزيع الحقوق الضريبية لمنع احتمالات فرض ضرائب غير كافية على المنصات الرقمية الرئيسية في الاقتصاد الرقمي السريع التطور. وقد لاحظ المراقبون وجود عدم توافق بين الأماكن

التي تُفرض فيها حالياً الضرائب على الأرباح، والأماكن التي تُستحدث فيها القيمة وكيفية استحداثها. ولما كانت البلدان النامية بصفة رئيسية أسواقاً للمنصات الرقمية العالمية، وكان مستخدموها يساهمون بقوة في توليد القيمة والأرباح، فينبغي أن تتمتع السلطات في هذه البلدان بالحق في فرض الضرائب على هذه المنصات. ويجري حالياً، تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استعراض خيارات مختلفة بهدف التوصل إلى حلّ توافقي بنهاية عام ٢٠٢٠. ومع تطور المشهد الضريبي في السنوات المقبلة، من الضروري ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة أوسع وأشمل في المناقشات الدولية المتعلقة بفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة.

الاعتراف بالحاجة إلى السرعة والمرونة والدعم الدولي

إذا لم تُعالج الفجوة الواسعة بين البلدان الناقصة التوصيل الرقمي والبلدان الفائقة الرقمنة، فإنها ستتسع أكثر وستتفاقم التفاوتات القائمة. ويشير كل من الفجوات الرقمية، والاختلافات في مدى الاستعداد، وشدة تركز القوة السوقية في الاقتصاد الرقمي إلى الحاجة إلى سياسات وأنظمة جديدة تساعد على إيجاد توزيع أكثر عدلاً للمكاسب المتأتية من عملية التحويل الرقمي الجارية. ولن يكون ذلك هيناً.

فتأثير الرقمنة في البلدان يختلف باختلاف الوسائل، وتحتاج فرادى الحكومات إلى حيز سياساتي لتنظيم الاقتصاد الرقمي بغية الوفاء بأهداف مشروعة مختلفة تتعلق بالسياسة العامة. وتناول البيانات الرقمية وتنظيمها عمليتان معقدتان، حيث إنهما تمسان حقوق الإنسان، والتجارة، واستحداث القيمة الاقتصادية واغتنامها، وإنفاذ القوانين، والأمن القومي. ومن الصعب صياغة سياسات تراعي هذه الأبعاد المتنوعة، ولكنها رغم ذلك ضرورية. وعلاوة على ذلك، ستتطلب كفالة التوزيع الفعال للمكاسب، فضلاً عن التكيف مع الاضطرابات الرقمية، المزيد من تدابير الحماية الاجتماعية والجهود الرامية إلى إعادة تدريب العمال على المهارات.

وفي الوقت نفسه، قد يتسنى التصدي لعدة تحديات سياساتية بفعالية أكبر على الصعيد الإقليمي أو الدولي. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على حماية البيانات وأمن البيانات، وتدفقات البيانات عبر الحدود، والمنافسة، وفرض الضرائب، والتجارة. ويتطلب العثور على الحلول المناسبة تعاوناً دولياً أكبر وحواراً أقوى بشأن السياسات، مع إشراك البلدان النامية إشراكاً تاماً. وسيتعين على أي توافق في الآراء أن يتضمن جوانب مرونة مهمة لتمكين جميع البلدان من المشاركة.

ونظراً لتعقد المسائل المطروحة وحداثتها، ووتيرة التغير التكنولوجي السريعة دائماً، ستكون تجربة السياسات ضرورية لتقييم مزايا الخيارات المختلفة وعيوبها. ويمكن أن يكون استخدام الآليات التنظيمية المأمونة لاختبار السياسات هو الخطوة الأولى قبل التحرك نحو الحلول الوطنية أو الإقليمية أو العالمية بالكامل.

وسيتعين على أوساط التنمية استكشاف سبل أكثر شمولاً لدعم البلدان المتخلفة عن ركب الاقتصاد الرقمي. ولضمان مساهمة التحول الرقمي في تحقيق نتائج أكثر شمولاً، ينبغي للجهود الوطنية المبذولة في البلدان النامية أن يكملها المزيد من الدعم الدولي. وشركاء التنمية في حاجة ماسة إلى إدماج البعد الرقمي في سياساتهم واستراتيجياتهم المتعلقة بتقديم المعونة. وينبغي أن تهدف المساعدة إلى تقليص الفجوات الرقمية، وتعزيز البيئة التمكينية لاستحداث القيمة، وبناء القدرات في القطاعين الخاص والعام، وتعزيز الثقة بدعم اعتماد قوانين ولوائح متصلة بالموضوع وإنفاذها بهدف الترويج لاستحداث القيمة واغتنامها في الاقتصاد الرقمي المستند إلى البيانات.

Printed at United Nations, Geneva – 1910922 **(A)** – August 2019 – 436 – **UNCTAD/DER/2019 (Overview)**